

علة العلل في مصر

مشكلة ازدحام السكان

طالعتنا بمجلة الشؤون الاجتماعية بآراء كبار رجال مصر فأعجبوا جميعا عن أن علة مصر كلها تنبع من مشا كل ثلاث هي الفقر والجهل والمرض ولو دققنا النظر لوجدنا أن علة العلل في مضر هي ازدياد السكان زيادة عظيمة جعلت محمول مصر لا يكفى أهلها، فتسبب عنها الفقر، والجهل والمرض .

بينما يزعم البعض أن مصر تواجه مشكلة ازدياد السكان يرى البعض الآخر أنها لم تبلغ بعد هذه الدرجة ، فيعضد الرأي الأول الأستاذ كراوشلي^(١) إذ يقول "ولا يمكننا أن نجزم بأن مصر اليوم مزدحمة بالسكان فهناك مساحات كبيرة من الأراضي التي أصلحت حديثا في شمال الدلتا والتي وقف تقدمها بسبب النقص في العمال الزراعيين " ... " ليست المشكلة مشكلة ازدحام السكان بل سوء توزيع " ... " ولا نتوقع أن تواجه مصر في المستقبل القريب مشكلة ازدحام السكان، فيمكن زيادة الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة ٥٠٪ إذا صرفت عدة ملايين من الجنيهات على الري والصرف " .

ويعضد الرأي الثاني الدكتور ونيل كيلاند^(٢) إذ يقول " إن كانت الحالة الحاضرة سيئة فإن المستقبل سيكون أسوأ ما لم تتخذ خطوات سريعة لكي تعالج هذه الحالة . فإذا نظرنا إلى المشكلة من أى ناحية ، فإننا لا مناص من أن نلزمنا بالجزم بأن مصر شديدة الازدحام بالسكان " . والغريب أن كتاب الأستاذ كراوشلي طبع بعد كتاب الدكتور كيلاند .

ويدولنا أن الرأي الثاني هو العنايب إذ أننا إذا نظرنا إلى الاحصاءات السابقة للسكان ومساحات الأراضي وجدنا أن ازدياد السكان فاق الزيادة في الأراضي المزروعة ، وهذا سبب المشاكل الكثيرة التي نحن الآن بصدددها .

وفي عام ١٨٩٧ كان تعداد مصر ٩,٧٣٤,٤٠٥

وفي " ١٩٧ " " " " ١١,٢٨٧,٣٥٩

وفي " ١٩١٧ " " " " ١٢,٧٥٠,٩١٨

(١) CROUCHLEY, A. E., "The Economic Development of Modern Egypt"

(٢) CLELAND, W., "The Population Problem of Egypt"

وفي عام ١٩٢٧ كان تعداد مصر ١٤,٢١٧,٨٦٤

» ١٩٣٧ » » ١٥,٩٠٤,٥٢٥

(هذه الأرقام مستقاة من كتاب مشكلة السكان في مصر للدكتور كيلاند ما عدد الرقم الأخير) .

وهذا الجدول يبين بجلاء التقدم السريع في عدد سكان مصر في الأربعين عاما الماضية ويقول حضرة صاحب السعادة محمد علي علوي به باشا " يرى بعض رجال العلم أن بلدا هذا شأنه لا تزيد مساحة الأراضي الزراعية فيه والقابلة للزراعة عن ٣٥,٠٠٠ كيلو متر مربع . لا تزيد إلا قليلا لا يمكنه أن يقدى غذاء صحيا أكثر من اثني عشر مليونا من الأنفس . وفي عام ١٩٣٩ ، كان عدد سكان مصر ١٦,٥٢٣,٠٠٠ نسمة أي أن بمصر حوالي أربعة ملايين ونصف نفس زيادة على مقدرتها ولا غرابة إذا قرأنا أن مصر تفوق جميع الدول في نسبة ازدحام سكانها وسرعة نموها ، فقد كنتجهام في كتابه " أنه لا يمكن لأي دولة أوروبية مهما كان لها من شأن أن تفوق مصر في سرعة نمو سكانها منذ عام ١٨٩٧ " .

وأمام هذه الزيادة المنتظمة النظير لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي ، إذ أن الزيادة ستستمر وستزداد على توالي السنين وسيستفحل أمرها ويعظم شأنها ما لم تمتد إليها يد الإصلاح السريع .

في مصر حوالي أربعة عشر مليونا لا يمكن أن يكون من أرض مصر ثروى فقير ولا ينتفعون من خيراتها إلا بالقدر اليسير والقسط الزافه رغم أنهم هم الذين ينتجون ثروة مصر وهم حضارتها . يستخرجون التبر من التراب ولا يتألم منه سوى النذر القليل من الشوائب العالقة به . وقد ذكر حضرة صاحب العزة عبد السلام محمود بك مدير المنوفية في تقريره الذي قدمه لدولة حسين سرى باشا في العام الماضي أنه نظرا لازدحام السكان في مديرية المنوفية ، يتناول الفلاح قرشا واحدا في اليوم نظير تعبه في الحقل من طلعة الشمس إلى غروبها . هذا حال ٨٠٪ من سكان مصر ، أي أن البلاد كلها تعاني الفقر بسبب ازدحام السكان .

(١) . محمد علي علوي به باشا " مشكلة الشباب " مجلة الشؤون الاجتماعية - العدد الأول يارسنة ١٩٤٢ صفحة ١٩

(٢) " ا-صا-انظار المصري لعام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ " .

(٣) CUNNINGHAM, A., "To Day In Egypt" London: Hurst & Blachett, 1912.

(٤) Fellaheen Living On P.T. 1 Per Day 'The Egyptian Gazette March 12, 1941

وقد ذكر في تنويم الهلال لعام ١٩٣٨ في مقالة عنوانها "هل ضاقت مصر بسكانها" أنه إذا كانت أرض مصر لا تكنى أبنائها حتى ولو وزعت بينهم جميعا توزيعا عادلا ، فما بالك وقد حرم أكثرهم أن يمتلك شبرا منها ، وخصص نصفها لبضعة آلاف قد لا يعيشون استثمارها لاتساع رقعتها ولزيادة عن حاجتهم ؟

فان أردنا لإصلاح الاجتماعى فلنبداً بمشكلة السكان في مصر ولنعالجها لأن منها مخرج المشاكل الأخرى وتتشعب . وهنا يبدو سائل أن يسأل " وكيف نتعالج مشكلة السكان " ؟

هناك حلان لا ثالث لهما . الأول هو زيادة الإنتاج المحلى ورفع مستواه حتى يتماشى مع نمو السكان ويتناسب معه . يمكننا أن نتمنى ثروتنا بثتى الطرق ، فهناك مليون فدان من الأراضى التى يمكن إصلاحها فى الوجه القبلى ومليونين فى الوجه البحرى . وهذه الأراضى لو تم إعدادها للزراعة وذلك بتصريف المياه منها وترسيب طمى النيل فيها لساعدت على تخفيف وطأة ضغط السكان ولكانت مأوى لعدد كبير من الفلاحين يسكنون فيها ويفلحون أرضها ، وينتفعون بما تنتجه من الأرز والغللات الأخرى (١) فلو علم المصريون أن طمى النيل الغنى يذهب هباء فى البحر سنويا دون أن يستفاد منه وأن قيمة هذا الطمى تبلغ زهاء مليون جنيه وأنها كافية لكتفى مساحة قدرها ٨٠٠٠ فدان بطبقة من الطمى سمكها متر ، لعلموا مقدار ما يخسرونه كل عام من أخصب مهاد . ولو علموا أنهم ينفقون سنويا ثمانية ملايين من الجنيهات يشترون بها السماد من الخارج وأن الحرب الحالية قد سببت قلة الوارد منه وارتفاع سعره وشدة حاجتهم إليه ، لو علموا كل هذا لعرضوا أصابعهم حسرة وندما على الفرصة التى ضاعت منهم عندما رفضوا مشروع كهربية خزان أسوان ، الذى كان يمكنهم بواسطة أن يصنعوا السماد من الجور ويوفروا بذلك هذا المبلغ الطائل الذى يخرج من جيوب المصريين إلى البلاد الأجنبية (٢)

ولكن تمكن من زراعة الأراضى البور ، لكن نحتاج إلى الماء ، ولكن نرمى به هذه الأراضى الجديدة . ولا تنسى أن هناك أربعة مشروعات لارى يمكن لمصر لو نفذتها أن تحتفظ بكل نقطة من مياه النيل لأنه آمن شئ ، لديها ولولا النيل لكانت مصر صحراء قاحلة فالمشروع الأول يرمى إلى تحويل بحيرة فيكتوريا إلى خزان طبيعى وذلك بإقامة سير عند بدء خروج النيل منها وبهذا يمكن الوثوق من حفظ كميات كبيرة من المياه فى البحيرة والمشروعان الثانى والثالث يمانلان المشروع الأول وهما يريان إلى تحويل بحيرة نانا وبحيرة البرت إلى خزائين للاء . أما المشروع الرابع فقد اقترحه السير وايم جارستن والسير مردوخ ماكدونالد ، وهو يقضى .

توفيق دريس باشا ، "مراد مصر الطبيعية" مجلة الشؤون الاجتماعية العدد الثالث مارس سنة ١٩٤١

بأن تخفر قناة بين مدينتي التوفيقية و بور ، ويحول إليها مجرى النيل من مبدآن من منطقة غابة شامبي التي تضع فيها مقادير كبيرة من مياه الفيضان (١) .

هذا من جهة إتمام ثروتنا الزراعية ، أما ثروتنا الاقتصادية فلن أتعرض لها لأنها تحتاج إلى بحث دقيق جدا ويستغرق الكلام عنها كثيرا .

والحل الثاني الذي به يمكننا أن نعالج به مشكلة السكان هو العمل على تقصمه . وكيف ذلك بالتعليم والإرشاد ، فقد أثبتت دول الغرب صدق هذه النظرية وهي أنه كلما ازداد الشعب علما كلما نقص عددهم . وهذه الحقيقة هي التي لم يوفق إليها " مالتوس " أول من عالج مشكلة السكان ووجه نظر العالم إليها . أنه خير لنا أن نكون شعبا ممثلا للصحة وفور الغذاء وعددا اثني عشر مليوناً من أن يكون عددا سبعة عشر مليوناً ولا نجد معظمتنا الطعام الصحي . وقد ذكر الدكتور محمد عوض محمد (٢) أن معدل عمر الرجل المصري ٣٧ عاماً والمرأة المصرية ٣٤ عاماً . فإذا عددنا أن السن التي فيها يبدأ الشخص بخدمة وطنه وهي الثامنة عشرة فإن المصري لا يخدم مصر إلا بتسعة أعوام على المتوسط . أما في إيطاليا فإن معدل عمر الرجل هو ٤٩ عاماً وفي فرنسا ٥٢ وفي إنجلترا وألمانيا ، وعمه هذا فإن الرجل الإنجليزي يخدم لوطنه خدمة ٣٧ عاماً وهذا يعني أن حياة مليون بريطاني خير من حياة أربعة ملايين مصري

ولعل المرض هو السبب في هبوط متوسط عمر الرجل المصري ، والمرض سببه :

الفقر ، والفقير نتج عن ازدحام السكان . فإن أرنابم خيراً فلنبدأ أولاً بإصلاح عللة العلة " مشكلة السكان " .

وديع فلسطين

(١) الدكتور محمد عوض محمد ، " نهر النيل " — لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٢٩

(٢) " سكان هذا الكوكب " لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٦